اجتماعات الغرف المغلقة تحسم حصانة المدربين الأميركان

■ كتل ترفض مناقشة الحماية داخل البرلمان.. وواشنطن مصرّة على أخذها بالترغيب والترهيب

■ الأسلحة المورّدة مهددة بالتلف إذا لم تبرم صيغة توافقية لجلب الخبراء من الولايات المتحدة

□ بغداد / إياس حسام الساموك

مرة أخرى تصرّ واشنطن على منح الحصانة لمدربيها الذين من المقرر الاستعانة بهم بعد الانسحاب المقرر نهاية عام ٢٠١١، الأمر الذي واجه رفضا من معظم الكتل السياسية، التي طالب البعض منها باستبدال المدربين الأميركان بقوات من الناتو أو من دول إسلامية فيما كرر رئيس البرلمان أسامة النجيفي رفضه القاطع لمنح الحصانة قائلاً "لن يتم منح المدربين الأميركيين أية حصانة".

وكان وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا قد طالب الحكومة العراقية بإعادة النظر في قرارها بعدم منح الحصانة مشددا على أهمية إعطاء الحماية القانونية لقوات بلاده للإفادة من خدماتها على حد وصفه، ويحاول بانيتا أحيانا ترغيب العراقيين بالقول "إذا كانوا يريدون التدريب، وإذا كانوا يريدون المهارات التشغيلية التي يمكن أن نقدمها، فأعتقد أن عليهم أن يفهموا أننا يجب أن نحصل على بعض الحماية"، إلا انه هدد في الوقت عينه بأن "وجودنا في المستقبل مرتبط بمنحنا الحصانة".

ولا يعرف مدى إمكانية إصرار الحكومة على موقفها السابق، لاسيما وان جميع القوات الأميركية التي لديها قواعد في الخارج تملك حصانة.

ويرى المتحدث باسم القوات الأميركية في العراق الجنرال جيفري بيوكانن خلال تصريحات صحافية أن "الحصانة القانونية للقوات الأميركية التي ستخدم في العراق كجزء من مهمات التدريب بعد نهاية العام الجارية مطلوبة"، مبينا أن بلاده "كانت صريحة جدا إزاء المطلب لدى طرح وجهة نظرنا".

وتابع بيوكانن "لا اعرف بلدا تعمل فيه قواتنا ليست لها فيه حصانة دبلوماسية أو في المعنى التقليدي الحماية القانونية بموجب نوع من اتفاق ثنائي"، مؤكدا أن "أي قوات أميركية تخدم في العراق تحتاج إلى الحصانة القانونية كالتي نحظى بها الآن وفقا للاتفاقية الأمنية، أو إلى حصانة قانونية مماثلة لتلك التي تحظى بها في أي دولة أخرى من الدول".

ولفت بيوكانن إلى أن "الولايات المتحدة لديها الآن ٢٢ قاعدة في العراق، مقارنة بعام ٢٠٠٨ حيث كانت لديها ٥٠٥ ومئات من المواكب في الطرق كل أسبوع"، مشيرا إلى أنه "في الأسبوع الماضي فقط تحرك ٣٩٩ موكبا يضم ١٣٩٠٩ شاحنات استخدمت جميعها لمواصلة الانسحاب".

بعد ساعات من تصريح المتحدث الأميركي، أكد رئيس مجلس النواب رفض منح الحصانة للمدربين الأميركيين الذي سيبقون في العراق بعد انسحاب الجيش الأميركي نهاية العام الحالي. وقال أسامة النجيفي في لقاء بثته قناة "بي بي سي" البريطانية خلال زيارة يقوم بها إلى العاصمة لندن، إن "القوات الأميركية ستنسحب من العراق نهاية العام الحالي، فيما سيبقى عدد محدود من الجنود سيعملون بصفة مدربين"، مبيناً أن "العراق قام بشراء أسلحة متطورة من واشنطن، وهي بحاجة لتدريب القوات العراقية عليها"، مؤكدا عدم إمكانية إعطاء الحصانة للمدربين والخبراء.

وتعقد لقاءات مستمرة بين الاميركان وسياسيين عراقيين من رئيس الوزراء نوري المالكي، محاولة لإقناع الأخير بإعطاء الحصانة، إلا أن المالكي يرى أن الأمر خارج اختصاصه ملقيا بالكرة في ملعب البرلمان باعتباره صاحب الاختصاص، ونقل عن رئيس الوزراء قوله في إحدى اللقاءات، "نحن كحكومة لا نستطيع إعطاءكم أكثر من حصانة المدربين العراقيين وهي التي تمنع ملاحقة المدرب في الجرائم التي ترتكب داخل المعسكر أما خارجه فيحاسب وفق القانون العراقي"، وهو ما رفضه الأميركان لأنهم يريدون أوسع منها.

أما فيما يتعلق بمجلس النواب، يقول قيادي في ائتلاف دولة القانون مقرب من المالكي في تصريح خص به "المدى" أمس، "إن ائتلاف دولة القانون لا يرغب بعرض الموضوع للمناقشة في البرلمان وطلبنا من ائتلافي العراقية والكتل الكردستانية عرضه، إلا أنهم رفضوا، فالكتل جميعها تخشى الحرج من هذا الموضوع حتى لا توصف بالعمالة للأجنبي وبالتالي تطلب مناقشته في اجتماعات مغلقة حتى لا تسلط عليهم أضواء الإعلام ويعرف الشارع الممتعض من الوجود الأميركي حقيقة الموضوع".

حتى وان تمت مناقشة هذا الموضوع في مجلس النواب، وحسب ما يراه القيادي الذي رفض الكشف عن اسمه "سيكون عرضة للمزايدات والمكابرات السياسية بعيدا عن التفكير بالمصلحة الوطنية".

مستشار رئيس الوزراء لشؤون الأقاليم عادل برواري يرى أن مسألة إعطاء الحصانة وصلت إلى منعرج خطير وذلك لأن "اغلب الأسلحة التي لدى العراق أميركية الصنع وإذا لم يكن هناك مدربون فأنها ستُترك ولن تستفيد منها القوات الأمنية، وبالمقابل فأن الجانب الأميركي يرفض التدريب دون إعطاء الحصانة لقواته".

وتابع برواري في تصريح لـ"المدى"، امس، "في هذه الاتفاقيات الدولية عادة ما نجد صيغة توافقية تحكم العلاقات بين الطرفين وبالتالي فأن التجربة العراقية بحاجة لها للخروج من المأزق الحالي"، مشخصا الحل في أمرين؛ إما اللجوء إلى منافذ قانونية بعيدا عن البرلمان والذي من المؤكد سيرفض إعطاء هذه الحصانة لهم، وبالتالي فان وزارتي الدفاع الأميركية والعراقية سيتعاقدان على نوع معين من الحماية وفقا للأطر القانونية، أو دخول المدربين تحت غطاء حلف الشمال الأطلسي وهو الخيار الأقرب لان مجيئهم إلى العراق بهذه الصيغة سيعطي لهم الحصانة التي تريدها واشنطن كما أن الأمر لن يكون مرفوضا من الجهات التي لا ترضى بالتمديد الأميركي سواء كانت داخلية أو خارجية كإيران التي لها عداوة كبيرة مع واشنطن وان وجود الناتو سيكون مريحا لها أكثر من القوات الأميركية".

كتابة على الحيطان

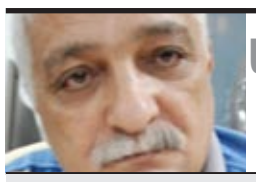

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

رسالة الى وزير الكهرباء ..

السيد عبد الكريم عفتان.. نعرف جيدا ان مجرد قبولك منصب وزير للكهرباء، تكون قد وضعت نفسك في تحد فشل فيه اسلافك بعد ان صرفوا المليارات من الدولارات بين فساد مالي وسوء تخطيط وهدر مال عام بسبب عدم كفاءة ليس الوزراء فقط وانما الطاقم التنفيذي للخطط المعلنة. شخصيا كنت اتمنى عليك ان لاتبادر بمنح وعود وردية هي جزء من احلامك واحلامنا، وهي وعود تناقلتها وسائل الاعلام عن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني. بتوفير ١٦ ساعة من الكهرباء اليومية، اذا تحققت فاننا في نعيم مابعده نعيم ياسيادة الوزير، واما القول بان المستقبل القريب سيشهد الغاء القطع المبرمج فهذا يعني انك رجل المهمات الصعبة حقيقة.

دورنا في الاعلام ان ندعم التوجهات الايجابية لحل المشكلات حتى يثبت العكس ، ولانك تسلمت وزارة ازمتها تشبه الازمة الامنية والسياسية في البلاد فانك ستكون امام تحد نوعي خطير في اثبات الوعود والعهود التي سمعنا بها ولم نجن منها غير المزيد من تدهور الوضعين الامني والكهربائي .

لااريد في رسالتي هذه ان احبط همك ومشاريعك واحلامك في خدمة المواطنين وانقاذهم من واحدة من أهم الازمات المستعصية، لكنني كنت اتمنى عليك ان تبدأ مشوارك بالعمل الملموس الذي يؤشر الى ان الازمة في طريقها الى الحلحلة والحل، اما وأنك قد بدأت بوعود وردية، فارى انك لن ترى النوم الا لاسباب بيولوجية بحتة. فالمشوار الذي امامك ليس فنيا خالصا، ستجد امامك ياسيادة الوزير مافيات الفساد المعششة في الوزارة مع دعمها السياسي من قبل احزاب في السلطة وخارجها وهي مافيات خطيرة لاتتورع من ارتكاب جرائم القتل من اجل حفنة من الدولارات، فان وضعت اصبعك على هذا الجرح واستطعت ان تستأصله من الوزارة ، تستطيع القول ان ابواب حل الازمة ستفتح امامك وان بمقدار بسيط ، وستواجه ثانيا محاولات لعرقلة عملك وافشاله لكي لايكون " حد أحسن من حد " كما يقول المصريون .

ولاني كما حال المواطنين كنّا نشهد " تبخر " الوعود والعهود ، فان امامك مهمة التعامل مع الازمة بطرق غير التي فشلت حتى الآن والبحث عن افكار جديدة والاعتماد على المخلصين من الموظفين والمهندسين والكفاءات الراقية في مجال الطاقة وهم كثر في الوزارة لكن محاربتهم وتهميشهم كان على رأس قائمة مهام الفاسدين والمفسدين ، والتي ادت الى اغتيال البعض منهم وهجران البعض الآخر الوزارة والبلاد معا فيما بقي البعض الآخر في ملاذات آمنة في الوزارة حفاظا على ارواحهم وارواح عوائلهم . وهذا كلام لانقوله من وهم خيالنا ، عليك ياسيادة الوزير ان تفتش فتجد ان مانقوله هو جزء من واقع ازمة الكهرباء.

نعرف جيدا ان الازمة مرتبطة بالوضع العام الامني والسياسي ، لكن قبولك المنصب يعني قبولك التحدي وليس من اجل الكرسي والامتيازات ،وهذا ما لانتمناه لك ، والخطوة الاولى باتجاه النجاح هي مغادرة الكرسي والمكتب معا والانخراط بالعمل الميداني اليومي مع تمنياتنا لك بتحقيق ٢٤ ساعة كهرباء .

ملف التوازن بين الدرجات الخاصة والوظائف العادية

■ العراقية: احزاب سياسية احدثت فراغاً طائفياً في مؤسسات الدولة

■ دولة القانون: المناصب التي تحتاج الى اعادة النظر لا تتجاوز ١٠٠

بغداد / المدى

اجمع نواب من كتل سياسية مختلفة عن حدوث تقدم ملموس في متابعة ملف التوازن داخل المؤسسات الحكومية، فيما قرر مجلس النواب أن يتم التوصل إلى نتائج اكبر بعد انتهاء العطلة التشريعية.

وكان النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي قد أكد في تصريح خص به "المدى" أن المناصب التي تحتاج إلى إعادة توازن لا تتجاوز الـ ١٠٠ سواء على المستوى العسكري أو المدني، الأمر الذي اعترضت عليه النائبة عن العراقية وحدة الجميلي والتي ذكرت في تصريح سابق لـ"المدى"، "هناك ظلم تعرضت له شريحة معينة من الشعب العراقي إما بتهديدهم من تنظيم القاعدة وإجبارهم على ترك الوظيفة، أو التهديدات التي يتلقاها البعض إما بالعزل أو الاستهداف أو النقل من قبل أحزاب معينة مسيطرة على بعض الوزارات مما احدث إفراغا طائفيا في هذه الوزارات".

الموقف الآن تغيّر، فجميع الكتل السياسية باتت متفقة على أن احد بنود اتفاقية أربيل بدأ يأخذ طريقه نحو الحل وان اللجان المشكلة لمتابعة ملف التوازن أتت بثمارها.

النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شوان محمد طه يرى أن اللجنة البرلمانية المكلفة بهذا الموضوع قطعت أشواطا كبيرة في سبيل إنهاء ملف التوازن الذي طالب به بعض الكتل السياسية لاسيما ائتلاف العراقية. وتابع طه في تصريح لـ"المدى" أمس، "المشاكل بين الكتل السياسية بدأت تأخذ طريق الحل والانتهاء وذلك بعد تشكيل لجان لحل المشاكل بين إقليم وكردستان والمشاكل بين جميع الكتل السياسية والذي يعد ملف التوازن احد النقاط الرئيسية المختلف عليها بين الفرقاء"، متابعا "حققنا تقدما ملحوظا في الملف وخلال الأيام القادمة سيتم الانتهاء منه وبشكل نهائي".

من جانبه، مقرر مجلس النواب والقيادي في تجمع عراقيون، محمد الخالدي قال "هناك لجنة حكومية مكلفة بمتابعة الموضوع مشكّلة من نواب رئيس الوزراء ومن المقرر أن تقدم توصياتها خلال الفترة المقبلة". وتابع في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس، "خلال الاجتماع القادم لقادة الكتل السياسية والذي من المقرر أن يكون بعد انتهاء العطلة التشريعية سيكون هناك تقرير موسع عن هذا الموضوع"، مشددا على إحراز تقدم فيه ولكنه قال "يحتاج الأمر إلى عمل مضن من اجل حسم الموضوع فلا يمكن غلق ملف التوازن في فترة بسيطة ولكن قد تكون المرحلة الحالية ايجابية جدا إذا ما أُخذت بالنظر مسألة التدهور السياسي الحاصل والخلافات المعقدة بين جميع الأطراف". وكان اتفاقٌ بين الكتل السياسية قد شكّل لجنة ثلاثية لتنفيذ مبدأ التوازن في جميع وزارات الدولة وتطبيق بنود اتفاق أربيل تضم كلا من حسين الشهرستاني عن التحالف الوطني، وروز نوري ساويش عن التحالف الكردستاني، وصالح المطلك عن القائمة العراقية من اجل تطبيق بنود اتفاق أربيل.

يذكر أنّ خلافات كبيرة تدور بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون حول بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا والوزارات الأمنية والتوازن في المناصب الحكومية.

إلى ذلك، ائتلاف دولة القانون وبالرغم من تأكيده على النجاحات التي حققتها اللجان المسؤولة على ملف التوازن إلا انه اتهم جهات سياسية بعرقلة عمل الحكومة من سحب هذا الملف إلى الوظائف العادية ليست الخاصة كما كان مقرر. وأوضح النائب عبد المهدي الخفاجي "كلنا نؤمن بملف التوازن في المؤسسات الحكومية وهو حاليا شبه متحقق في اغلب دوائر الدولة ونعمل في الفترة المقبلة على استكماله"، معربا عن أسفه في تصريحات لـ"المدى"، أمس "لاستغلال هذا الملف من قبل جهات سياسية معينة لتحقيق بعض المكاسب وعزل الكفاءات وتقديم واستبدالهم بعناصر تكون خاضعة للحزب أو الطائفة".

وشدد الخفاجي على ضرورة إخراج المناصب المتوسطة والصغيرة من هذا الملف، وبين "من غير الصحيح أن يشمل من هو بمنصب مدير عام بهذا الملف لأن أغلبهم وصل إلى هذه الدرجة لكفاءته وخبرته في مجال عمله وبالتالي فأن إصرار بعض الأطراف على هذا الموضوع فيه ضرر للمصلحة العامة ولشريحة معينة من الشعب العراقي وعلينا جميعا الابتعاد عن هذا الموضوع".

يشار إلى أن عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي قال في وقت سابق إن اشتراك مكونات الشعب العراقي كلها في إدارة الدولة مطلب عظيم ومهم في مسيرة العراق ولكن المقلق في عملية التوازن الحكومي الذي يطالب بها البعض من يأتي بالبعث وبالطائفيين والعصابات وأصحاب المشاكل بهذا العنوان ممّا يربك دوائر الدولة والعملية السياسية ويعكر عملها ويكون عامل قلق اجتماعي وسياسي أكثر من عامل توازن ينتج في إزالة الفوارق والعمل معا لوحدة العراق وتقدمه.

وأضاف الحلي في بيان له مطلع الشهر الحالي وحصلت "المدى" على نسخة منه أن بعض الأطراف السياسية تريد استغلال الزمن السياسي الذي يمر به العراق من اجل تحصيل منافع أكثر وهناك من هو مشارك بالحكومة في الوقت الذي يتمتع فيه كل أعضاء الحكومة الآخرين بالامتيازات،فهو يقف موقف المعارض للحكومة من اجل تحصيل منافع سياسية وإعلامية واجتماعية وغيرها.

وأوضح أن البعض من الكتل السياسية يهدد بالعمل الطائفي اليوم ويريد إشعال حرب داخلية وفي الوقت نفسه يتحدث عن مقاومة الأميركان، فإذا كان فعلا يريد إنهاء تواجد القوات الأميركية عليه ألا يطرح الشعارات الطائفية والعنصرية بعد أن تخلص الشعب العراقي من شرورها.

اعلام

◆ المرعبي: بعض فقرات الدستور غامضة

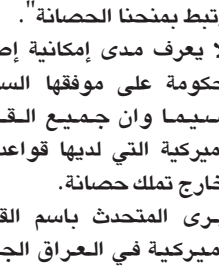

أكد النائب عن كتلة الفضيلة حسين المرعبي ضرورة تغيير بعض فقرات الدستور، مشيرا إلى وجود هفوات كبيرة في بعض فقراته.

وقال المرعبي إن الدستور وضع في ظروف غير جيدة، لاسيما انه جاء في مرحلة صعبة كان العراق يمر بها، وفي ظل خلافات قائمة بين الكتل السياسية المشاركة في دفة الحكم حينها، موضحا أن الدستور لم يكتب من قبل متخصصين في هذا المجال.

◆ جهاد: الهجمات الإرهابية في تصاعد مستمر

علّل النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية حسن جهاد، استمرار الهجمات الإرهابية على المدنين بسبب عدم كفاءة القوات الأمنية العراقية. وقال جهاد: إن العمليات الإرهابية ستزداد خلال الأيام القادمة مع قرب الانسحاب الأميركي وستبقى هذه الخروقات لفترة طويلة.

وعزا جهاد، زيادة الهجمات الإرهابية إلى عدم تنظيم الحكومة نفسها بالشكل الصحيح من ناحية الأجهزة الأمنية ولذلك بين الحين والآخر نشهد خروقات أمنية كبيرة.

◆ الحسن: لمجلس الوزراء عزل المدراء العامين

أكد عضو اللجنة القانونية البرلمانية محمود الحسن، أن من صلاحيات مجلس الوزراء استبدال المدراء العامين في مفوضية الانتخابات، أما موظفي المفوضية فمتروك هذه الأمر إلى رئيسهم. وتابع: أن البرلمان، اصدر أمراً بتشكيل لجنة، لاختيار مفوضين الجدد لمفوضية الانتخابات، وتم عقد اجتماع للجنة، موضحاً اعضاء المفوضين التسعة مصوت عليهم داخل مجلس النواب ولا يمكن استبدال او تغيير احد منهم إلا عبر المجلس.